الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
9 April 2020
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثون

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 15:00

الرئيس: السيد برون ..... (لكسمبرغ)

المحتويات

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-18375 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة في الساعة 15:05.

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)* (A/74/40، و A/74/44، و A/74/48، و A/74/55، و A/74/56، و A/74/146، و A/74/148، و A/74/228، و A/74/233، و A/74/254، و A/74/256)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)* (A/74/147، و A/74/159، و A/74/160، و A/74/161، و A/74/163، و A/74/164 و A/74/165 و A/74/167 و A/74/174 و A/74/176 و A/74/178 و A/74/179 و A/74/181 و A/74/183 و A/74/185، و A/74/186، و A/74/189، و A/74/190، و A/74/191، و A/74/197، و A/74/198، و A/74/212، و A/74/213، و A/74/215، و A/74/226، و A/74/227، و A/74/229، و A/74/243، و A/74/245، و A/74/255، و A/74/261، و A/74/262، و A/74/270، و A/74/271، و A/74/277، و A/74/285، و A/74/314، و A/74/318، و A/74/335، و A/74/349، و A/74/351، و A/74/358، و A/74/460)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/74/166، و A/74/188، و A/74/196، و A/74/268، و A/74/273، و A/74/275، و A/74/276، و A/74/278، و A/74/303، و A/74/311 و A/74/342، و A/74/507)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)* (A/74/36)

1 - **السيدة شرانر بورغنر** (المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار): عرضت تقرير الأمين العام (A/74/311) فقالت إنه في ضوء الانتخابات العامة المقبلة لعام 2020 في ميانمار وعلى خلفية استمرار التوترات الطائفية والصراعات الإثنية في جميع أنحاء البلاد، كان يتعين عمل المزيد لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف والتمييز المؤسسي. وذكرت أن الحكومة التزمت باتخاذ خطوات هامة في ذلك الاتجاه، بوسائل من بينها اتّباع توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين التي يرأسها الأمين العام السابق كوفي عنان وتنفيذ استراتيجية وطنية لإغلاق مخيمات المشردين داخلياً. غير أنها رأت أن الوقت قد حان بعد مرور سنتين لأن تشهد المجتمعات المحلية المتضررة تدابير ملموسة وإرادة سياسية حقيقية لبناء ديمقراطية شاملة للجميع وحية، وهو ما يتطلب حلولاً مستدامة استناداً إلى نهج تشاوري وقائم على الحقوق. ودعت السلطات المدنية والعسكرية إلى اتخاذ موقف موحد ضد الحض على الكراهية وإلى تعزيز عملية انتخابية شاملة للجميع وشفافة وتسهل المشاركة فيها. وأشارت إلى أن الحكومة ذكرت بشكل متكرر أن تعاونها مع الأمم المتحدة سيظل يُشكِّل الركن الأساسي لسياستها الخارجية.

2 - وذكرت أنها عادت إلى ميانمار مرة واحدة منذ نشر تقرير الأمين العام وأنها تخطط حالياً لزيارتها التاسعة إلى البلد، التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأكدت أنها ستواصل استخدام زياراتها للتعاطي مع مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي والقادة الآخرين، ونقل مشاهداتها والمظالم العميقة التي أسرَّت بها إليها المجتمعات المحلية المتضررة من العنف، بما في ذلك المجتمعات المحلية في ولاية راخين والأشخاص الذين لجأوا إلى بنغلاديش. وأشارت إلى أن وسائط إعلام الدولة أفادت في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019 أن لجنة تنفيذ التوصيات بشأن ولاية راخين كانت قد ناقشت المقترحات التي قدمتها خلال زياراتها الميدانية السابقة إلى راخين، مؤكدة وجود متسع للحوار.

3 - ومضت تقول إنها تواصل، بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) التركيز على جعل المناهج الدراسية في ميانمار متاحة في مخيمات اللاجئين وتحسين فرص التعليم في ولاية راخين لمنع التسبب بضياع جيلكامل. ورأت أنه سيتعين تقديم دعم دولي وإقليمي كبير لضمان الحفاظ على المعايير والمبادئ الدولية. غير أن السماح لكيانات الأمم المتحدة وشركائها بالوصول، ولا سيما إلى المناطق المتضررة من العنف مثل الضواحي الغربية والشمالية الشرقية، لا يزال إشكالياً بوجه عام.

4 - غير أنها أشارت إلى أهمية الإقرار بالتقدم المحرز والمساعدة في البناء على أي زخم إيجابي. وتتمثل خطوة هامة في هذا الصدد في توقيع الحكومة في 6 حزيران/يونيه 2018 على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة إلى أماكنهم الأصلية أو إلى أماكن يختارونها. ومنذ ذلك الوقت، تحسنت القدرة على الوصول إلى مزيد من المواقع التي تغطيها مذكرة التفاهم والمتعلقة بالمشاريع السريعة الأثر، وهي المشاريع التي تدعم تعافي

جميع المجتمعات المحلية وتنميتها القائمة على القدرة على الصمود في ولاية راخين. وأعربت عن الأمل في السماح للأمم المتحدة وشركائها بقدرة أكبر على الوصول دون مزيد من الإبطاء.

5 - وأكدت أنها ستُبقي على حوار وثيق مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأشارت إلى أن الدول الأعضاء في الرابطة، بما فيها ميانمار، أقرت بأهمية تنسيق الجهود الإقليمية المبذولة مع الأمم المتحدة. ورأت أنه الضروري القيام بالمزيد من أجل صون حقوق وكرامة وأمن جميع المجتمعات المحلية في ولاية راخين، وهو ما سيتطلب حرية التنقل وتكافؤ فرص وصول المشردين داخلياً في المخيمات وغيرهم إلى سبل العيش وإلى الحصول على الخدمات الأساسية بشكل غير قائم على عزلهم.

6 - وأفادت بأنه على الرغم من اتخاذ الحكومة إجراءات بشأن المقترحات المقدمة لتبسيط وتسريع طلبات الحصول على الجنسية، فلم تتبلور بعد تدابير ملموسة في هذا الصدد. وأضافت أن قانون الجنسية لعام 1982، الذي تستند إليه العملية، لا يفي بالمعايير الدولية المتعلقة بعدم التمييز ومنع حالات انعدام الجنسية وخفضها، ويجب إصلاحه. وأشارت إلى أن السلطات وزعت أيضاً ورقة معلومات على اللاجئين في بنغلاديش وأنشأت آلية للنظر في الشكاوى. وعلاوة على ذلك، قام مسؤولون يمثلون الحكومة المركزية في تموز/يوليه 2019 بالتعاطي مع اللاجئين في كوكس بازار ببنغلاديش، إلى جانب ممثلين عن بنغلاديش ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

7 - وأردفت قائلة إن الأمم المتحدة ستواصل حث ميانمار على البناء على الجهود التي بذلتها مؤخراً لتيسير الحوار واتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة. وأوضحت أن المسؤولية تقع على الحكومة في نهاية المطاف في إيجاد ظروف مستدامة يمكن في ظلها أن يعود اللاجئون إلى ديارهم طواعية وبأمان وكرامة. وينبغي للسلطات أن تحافظ على الحوار معهم وأن تساعد في التأكد من أن آراءهم ستكون في صلب الحلول الحقيقية.

8 - وأشارت إلى أنه أفيد مؤخراً أن نحو 300 لاجئ عادوا إلى راخين بمحض إرادتهم. وستشكل الطريقة التي سيُعامَلون بها وما إذا كان سيكون بوسعهم العيش في أماكنهم الأصلية أو الاختيارية وفي ظل ظروف كريمة مؤشرا رئيسيا على الحالة الراهنة. وفي غضون ذلك، فإن زياراتها الميدانية إلى راخين خلّفت لديها شعوراً بأن التوترات الطائفية تسود على الأرض وأن من الضروري إجراء مزيد من الحوار بين الأديان والطوائف لمعالجة تلك التوترات.

9 - وتابعت قائلة إن الاشتباكات بين الجماعة الانفصالية 'جيش أراكان' والقوات المسلحة، المعروفة باسم قوات تاتماداو، فاقمت الحالة المشوبة بالحذر في ولاية راخين، وهي إحدى أفقر مناطق البلد، وألقت الضوء على المظالم التي طال أمدها لجماعة راخين الإثنية ضد جماعة بامار الإثنية ذات الأغلبية، وعلى سوء معاملة طائفة الروهينغيا. بيد أنه لم تصدر إدانة دولية لمعاناة المدنيين في راخين سوى فيفي الحد الأدنى. وأكدت أنه يتعين على الأمم المتحدة التحدث باسمهم، لا سيما في أعقاب الأعداد المتزايدة من الخسائر البشرية وتقييد الحصول على المعلومات وإحراق المنازل المملوكة لأفراد المجتمع المحلي في راخين. وفي غضون ذلك، تستمر معاناة الروهينغيا وغيرهم، بل تزايدت بسبب أحداث العنف الأخيرة، حيث قُتل البعض وأحرقت ديارهم. وينبغي للجمعية العامة تعزيز التماسك الاجتماعي ورفاه جميع المجتمعات المحلية المتضررة.

10 - واستطردت قائلة إن القتال استُؤنف في ولاية كاتشين وشمال ولاية شان. وأكدت ضرورة القيام بأنشطة الدعوة في كلتا الولايتين وكذلك في ولاية راخين، وذلك من أجل ضمان حماية جميع المدنيين ووفاء الحكومة بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأعربت عن الأسف إزاء استمرار انعدام الثقة بين الجيش والمنظمات الإثنية المسلحة، مثلما تبدّى من إعلان الجيش في أيلول/سبتمبر أنه لن يجري تمديد وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد في الكثير من المناطق المتضررة.

11 - وأكدت أن جميع الأطراف مسؤولة عن ممارسة ضبط النفس وتجنُّب الأعمال التي قد تبدد مكاسب السلام، مع حماية المحتاجين وكفالة الوصول إليهم. وشددت على ضرورة القيام بذلك من أجل كفالة عملية سلام أكثر شمولاً. ووفقاً لتقرير الأمين العام، فإن الجيش قد أظهر بعض الانفتاح في تعاطيه البنّاء مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وذكرت أن ميانمار صدّقت مؤخراً على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

12 - وأضافت أنها استمرت في حث الحكومة على التعاون مع جميع الكيانات المعنية بحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، إذ أن التعاون الدولي الفعال ضروري لضمان مصداقية آليات المحاسبة في البلد واستقلالها وفعاليتها في تحقيق العدالة للضحايا. ويجب أن تشمل تدابير المساءلة تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني

والمسؤولية الوطنية عن إجراء تحقيقات ومحاكمات موثوق بمصداقيتها، إذ يُشكِّل هذان التدبيران عنصرين حاسمين من وجهة نظر الضحايا. ولذا فمن الحيوي أن تتّبع لجنة التحقيق المستقلة عملية شفافة ذات مصداقية وأن تحقق نتيجة فعالة.

13 - ورأت أن الدور السياسي الطاغي للجيش في ميانمار لا يزال عقبة أمام الانتقال الديمقراطي الجاري. وأشارت إلى أن المواقف آخذة بالتصلب في الفترة السابقة لانتخابات عام 2020. ويُشكِّل ذلك تحدياً هائلاً أمام القيادة المدنية، التي تمضي قدماً في طرح إصلاحات ديمقراطية تشمل تعديلات دستورية. وأكدت أن الأمم المتحدة يجب أن تعي الحالة السائدة المتوترة والمشوبة بالحذر، وأن تتدخل بطريقة تتيح تمكين مَن يرفعون الصوت ويعملون من أجل إحراز تقدُّم. ويشمل ذلك منظمات المجتمع المدني العديدة وبعض القادة الدينيين الذين يدعون بشجاعة إلى التسامح والتمثيل الحقيقي والقوة في التنوع.

14 - **السيد سوان** (ميانمار): قال إن الأولوية القصوى لحكومته بالنسبة لولاية راخين هي المسألة الإنسانية وإعادة المشردين في أول فرصة. وأكد أن حكومته تعمل بشكل وثيق مع مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تيسير تنفيذ الاتفاقات الثنائية بين ميانمار وبنغلاديش بشأن إعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم وتحقيق التنمية لما فيه صالحهم. وذكر أن ميانمار لديها اعتقاد راسخ بأن المسائل القائمة بين الجيران، بما في ذلك مسألة المشردين في كوكس بازار، يجب تسويتها بطريقة ثنائية وودية.

15 - وأعرب عن امتنان ميانمار للدعم السياسي والمالي والمادي واللوجستي الذي حصلت عليه من المنطقة في تهيئة بيئة مؤاتية لعملية الإعادة إلى الوطن بطريقة طوعية وآمنة وكريمة. ورأى أن الشروط المسبقة التي تضعها بعض البلدان بغرض ممارسة ضغوط دولية على ميانمار، مثل محاولات عرض مسألة ميانمار على الهيئات القضائية الدولية المعنية بالمساءلة وإنشاء 'منطقة آمنة' داخل ميانمار وطلبات منح الجنسية على الفور، غير مبررة وغير قابلة للتطبيق.

16 - ومضى يقول إنه على الرغم من العقبات أمام عملية الإعادة إلى الوطن، بما في ذلك ما يمارسه جيش إنقاذ روهينغيا أراكان من عمليات قتل وتهديدات داخل المخيمات، راحت بعض الأسر المشردة تعود بترتيبات من تدبيرها وبمحض إرادتها. وأضاف أن 29 شخصاً عادوا مؤخراً، في 21 تشرين الأول/أكتوبر، إلى راخين بإرادتهم الحرة، وهو ما رفع مجموع عدد العائدين إلى 341 شخصاً.

17 - وأشار إلى أن الاجتماع الوزاري غير الرسمي بين ميانمار وبنغلاديش والصين خلال الأسبوع الرفيع المستوى على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة شهد التوصُّل إلى اتفاق على إنشاء فريق عامل ثلاثي غير رسمي في دكا على مستوى السفراء. وسيعمل أطراف الفريق العامل معاً على التنفيذ الناجح لعملية الإعادة إلى الوطن على الأرض.

18 - وأردف قائلاً إن التنفيذ الأمين للاتفاقات الثنائية هو السبيل الوحيد الممكن لحل مشكلة المشردين، مضيفاً أن دعم المجتمع الدولي للجهود الثنائية سيساعد في التعجيل بعملية الإعادة إلى الوطن.

19 - وذكر أن حكومة بلده أوضحت تماماً موقفها إزاء مسألة الجنسية. فالجنسية ستُمنح وفقاً لقانون الجنسية لعام 1982. وسيحصل العائدون الذين يجري التحقق منهم على بطاقة تحقق وطنية عند وصولهم إلى مركز الاستقبال، بعد أخذ بياناتهم البيومترية. وتمثل البطاقة وثيقة مؤقتة وهي الخطوة الأولى على طريق الحصول على الجنسية. وتُشكِّل البطاقة برهاناً صلباً على أن حاملها مقيم في ميانمار. وأكد أن ميانمار تطبق إجراءات مماثلة لتلك التي تطبقها الدول الأخرى ذات السيادة بشأن طلبات الحصول على الجنسية. وأشار إلى أن البطاقات تصدر في جميع أنحاء البلد، وليس في ولاية راخين فقط. ويحق لحاملي البطاقات الذين يستوفون الشروط المنصوص عليها تقديم طلبات للحصول على الجنسية.

20 - ورأى أنه من الأهمية بمكان أن يتسم تقرير لجنة التحقيق المستقلة بالمصداقية فيما يتعلق بمسألة المساءلة. وذكر أن أعضاء اللجنة زاروا بنغلاديش في الفترة من 17 إلى 22 آب/أغسطس 2019 لإعداد أسس العمل. وتنتظر اللجنة حالياً سماح حكومة بنغلاديش لفريق جمع الأدلة والتحقق منها التابع لها بزيارة كوكس بازار لإجراء مقابلات مع الضحايا المزعومين وجمع الأدلة منهم. ودعا بنغلاديش إلى السماح بإجراء الزيارة بأسرع ما يمكن.

21 - واستطرد قائلاً إن تحقيقاً عسكرياً في الادعاءات المتعلقة براخين لا يزال جارياً. ويشير إعلان صدر مؤخراً إلى أنه ستجرى قريباً محكمة عسكرية. وسيكون من مصلحة الجميع، بمن فيهم الأشخاص المتضررون، أن يدعم المجتمعُ الدولي الجهودَ المحلية المبذولة لضمان المساءلة.

22 - وتابع قائلاً إن ميانمار خطت خطوات كبيرة في تنفيذ غالبية التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لولاية راخين. وقد لا تكون هناك بالنسبة للبعض نتائج ملموسة على الفور. وأضاف أن الحكومة تركز على الجوانب الإنسانية عن طريق إيلاء الأولوية للتوصيات

المتعلقة بالجنسية وحرية التنقل وإغلاق مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً وتعزيز التعليم والرعاية الصحية.

23 - وأشار إلى أن ميانمار هي تحت مجهر مجلس حقوق الإنسان منذ عام 1992. وأفاد بأنه تم تعيين خمسة مقررين خاصين. وجرى في الفترة بين عامي 1995 و 2016 تعيين ثلاثة مبعوثين خاصين كجزء من المساعي الحميدة للأمين العام من أجل مساعدة ميانمار في عملية التحول الديمقراطي التي تضطلع بها. وأكد أن الحكومة لم تمتنع قط عن التعاون مع الأمم المتحدة بحسن نية على مدى تلك السنوات.

24 - وأقر بأن الانتقال إلى الديمقراطية لم يكتمل بعد. وتسعى الحكومة الديمقراطية بلا هوادة إلى تنفيذ التزاماتها بالسلام والمصالحة الوطنية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وسيادة القانون، والمواءمة الكاملة للدستور مع القواعد والمبادئ الديمقراطية. وأعرب عن إصرار حكومة وشعب ميانمار، على الرغم من مواجهتهم تحديات هائلة، على بناء اتحاد فدرالي ديمقراطي يضمن السلام والتنمية والكرامة الإنسانية.

25 - **السيد روسكو** (المملكة المتحدة): قال إن ميانمار تواصل مواجهة ثلاثة تحديات متداخلة سيحتاج حلها إلى وقت: أزمة الروهينغيا، التي تظل كارثة إنسانية وكارثة في مجال حقوق الإنسان؛ وعملية السلام الهادفة إلى إنهاء النزاع الذي دام عقداً بين الجيش والمنظمات المسلحة للجماعات الإثنية في جميع أنحاء البلد؛ والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان بعد عقود من الحكم العسكري القمعي. وأضاف أنه ينبغي مع ذلك لحكومة ميانمار اتخاذ إجراءات فورية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية راخين وغيرها من المناطق المتضررة، مثل ولايتي كاتشي وشان؛ وإنهاء التمييز ضد الروهينغيا، وتحسين الحالة في ولاية راخين والسماح بالعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين الروهينغيا في شراكة مع الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ ومحاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

26 - **السيد روبين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن المسؤولية الرئيسية تقع على حكومة ميانمار في إنهاء التمييز المتواصل والحض على الكراهية والعنف ضد أفراد الأقليات الإثنية والدينية، بما في ذلك حرمان الروهينغيا من المواطنة الكاملة؛ وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وبذل جهود كبيرة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين، ومن ثم تعزيز السلام والمصالحة؛ وتهيئة بيئة تتيح العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين.

27 - ورأى أن الحكومة لا تعالج على النحو الكافي الأسباب الجذرية للنزاع. ويجري توثيق انتهاكات وتجاوزات جديدة وحيز المجتمع المدني آخذٌ في التضاؤل. وأكد الحاجة إلى تحسينات فورية وحقيقية. وأشار إلى أن الحالة في ولاية راخين طغت على الحوار السياسي للاتحاد الأوروبي مع ميانمار، بما في ذلك في الاجتماعات الرفيعة المستوى والحوار بشأن حقوق الإنسان بين الاتحاد الأوروبي وميانمار. والاتحاد الأوروبي مقدم رئيسي للمساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي بما يعود بالنفع على ولاية راخين ومناطق بنغلاديش التي تأوي أفراد طائفة الروهينغيا.

28 - وأردف قائلاً إن التقارير الأخيرة للبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار أكدت خطورة الحالة. وأعرب عن القلق البالغ الذي يساور الاتحاد الأوروبي إزاء الاستنتاجات الواردة في تقرير مجلس حقوق الإنسان المعنون "العنف الجنسي والجنساني في ميانمار والأثر المجنسن لنزاعاتها الإثنية"، ولا سيما ارتكاب عنف جنسي وجنساني واسع النطاق، وإزاء ما خلصت إليه بعثة تقصي الحقائق من أن طبيعة ونطاق تلك الجرائم يشكلان جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وأعمال إبادة جماعية مصحوبة بعوامل أتاحت الاستدلال على وجود نية الإبادة الجماعية.

29 - وسأل المبعوثة الخاصة عن آرائها بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التحقيق المستقل في انخراط الأمم المتحدة في ميانمار في الفترة بين عامي 2010 و 2018 من قِبَل غيرت روزنتال؛ وعن كيفية توصيتها بضمان المشاركة المجدية للروهينغيا في القرارات بشأن مستقبلهم، بما في ذلك العودة الآمنة والطوعية للاجئين؛ وعن كيفية إمكان تحقيق تحسين كبير في حماية الروهينغيا وحصولهم على التعليم الشامل للجميع في ميانمار وبنغلاديش.

30 - **السيدة ليندنمان فينتربرغ** (سويسرا): قالت إن القلق لا يزال يساور بلدها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار، والتي قد يُشكِّل بعضها إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، وإزاء عدم محاسبة مرتكبيها. وينبغي لحكومة ميانمار تكثيف جهودها من أجل إيجاد حل طويل الأجل للأسباب الجذرية لمختلف النزاعات في جميع أنحاء البلد والوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن السعي إلى تحقيق العدل. وفي هذا السياق، يمكن لمجلس الأمن إحالة حالة إلى المحكمة الجنائية الدولية ويمكن لميانمار قبول ولايتها على أساس مخصص.

31 - وأفادت بأنه يجب على حكومتي ميانمار وبنغلاديش والمؤسسات الدولية التي تدعمهما ضمان العودة الآمنة والطوعية

والكريمة للاجئين والمشردين داخلياً، وكفالة حقوق الإنسان للروهينغيا في الأجل الطويل، ولا سيما حصولهم على الجنسية وعلى حرية التنقل.

32 - وتساءلت عن الإجراءات الملموسة التي ينبغي لحكومة ميانمار اتخاذها لتحسين الحالة وإعادة بناء الثقة بحيث يتسنى ضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والمشردين داخلياً.

33 - **السيدة لي** (كندا): قالت إن أزمة الروهينغيا نشأت بسبب المشاكل الهيكلية الطويلة الأمد التي تكمن وراء النزاعات المتعددة في ميانمار. فعشرات الآلاف من الناس في جميع أنحاء البلد يتعرضون لعنف يومي متجدد، يجبرهم على مغادرة منازلهم لفترات طويلة دون أي ضمان على أنهم سيتمكنون من العودة.

34 - وأضافت قائلة إن تحسين الحالة يقتضي احترام حقوق الإنسان الأساسية. فلا يمكن معالجة الأسباب الجذرية للحالة دون ضمان المشاركة السياسية الشاملة للجميع، والاعتراف بهوية الأقليات وجنسيتها، واستعادة حرية التنقل.

35 - ورحبت بتصديق ميانمار مؤخرا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وأعربت عن أملها في أن تتعاون ميانمار بشكل كامل مع بقية الآليات والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

36 - وسألت في الختام عن التدابير التي تتخذها ميانمار لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة الاستشارية لولاية راخين ولضمان أنَّ الذين يعودون تكون عودتهم طوعية وآمنة وكريمة.

37 - **السيد سبارير** (ليختنشتاين): قال إن حكومته لا تزال تشعر بالقلق بشأن عدم اتخاذ حكومة ميانمار تدابير ملموسة وحاسمة. والحاجة ماسة بوجه خاص إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف، ولا سيما التمييز ضد الأقليات الذي تمتد جذوره بعمق في القانون وفي الواقع. وما دام مرتكبو الفظائع ضد الروهينغيا على وجه الخصوص يفلتون من العقاب، فلن تتسنى للكثير من المشردين العودة الطوعية والآمنة والكريمة. وأعرب عن دعم ليختنشتاين للجهود الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب، ولا سيما لجهود المحكمة الجنائية الدولية، وعن تطلع بلده إلى تفعيل آلية التحقيق المستقلة لميانمار. ومن المهم أن تتكلم منظومة الأمم المتحدة بصوت واحد بشأن هذه المسألة.

38 - وطلب في الختام إلى المبعوثة الخاصة أن تقدم مزيدا من التفاصيل عن إغلاق مخيمات المشردين داخليا في ولاية راخين وأن تقدم معلومات أكثر تحديدا توضح كيف يؤثر عدم اتخاذ إجراءات لمكافحة الفساد على التقدم نحو إحلال السلام وسيادة القانون.

39 - **السيد كوبا** (إندونيسيا): قال إن الكثير من العمل المطلوب لإعادة اللاجئين إلى الوطن لم يُنجَز بعد. فجميع الأطراف يحتاجون إلى بيئة مؤاتية لنمو الثقة بينهم. ولذلك، تعمل إندونيسيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا مع جميع الأطراف على تهيئة مثل هذه البيئة بغية التوصل إلى حل سلمي ومستدام. وفي مواجهة الأزمة الإنسانية الملحة، تحتاج حكومة ميانمار إلى تكثيف جهودها كي تُهَيِّئ بيئة مؤاتية في راخين كشرط مسبق لعودة اللاجئين الطوعية والآمنة والكريمة. ويجب ضمان الأمن لجميع الناس وتأمين وصول المساعدة الإنسانية.

40 - وأضاف قائلا إن طبيعة التحديات العميقة الجذور والمتعددة الأوجه ينبغي ألا تُستخدم كذريعة للتراجع عن إيجاد حل دائم في ولاية راخين. وينبغي تغذية قيم التسامح والتعددية في المجتمع وحفز النشاط الاقتصادي من أجل تحسين الظروف المعيشية للناس. وقد أنشأت إندونيسيا عددا من المدارس والمستشفيات في ولاية راخين ويسرت الحوار بين الطوائف الدينية.

41 - واستطرد بقوله إن المجتمع الدولي لا بد أن يحافظ على مشاركته البنّاءة في دعم التوصل إلى حل مستدام وشامل في ميانمار، كما تفعل رابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لها، ومن خلال تيسيرها للحوار بين حكومة ميانمار واللاجئين. ويتطلب إيجاد حل دائم عملية تدريجية تتصدرها الشواغل الإنسانية. واختتم قائلا إن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بإشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

42 - **السيد شرودر** (ألمانيا): قال إن ألمانيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء الحالة في ميانمار بأسرها، وليس فقط في راخين. فهناك قيود على الصحفيين، وعلى حرية التعبير والتجمع بشكل أعم. وهذه التطورات لا تفيد في مرحلة التحول الديمقراطي الهش ولا تبشر بالخير بالنسبة للانتخابات المقبلة. وتشعر ألمانيا أيضاً بالقلق بشأن تقييد الوصول إلى أجزاء من ميانمار، بما في ذلك تقييد وصول المساعدات الإنسانية.

43 - وتحدث عن وجود ثقافة للإفلات من العقاب في القوات المسلحة وفي غيرها من قوات الأمن في ميانمار. وسأل كيف تُدرِج المبعوثة الخاصة في حوارها المسائل المتعلقة بالمساءلة، باعتبار أن المساءلة هي السبيل الوحيد الذي يفضي إلى تحقيق السلام

والمصالحة بشكل مستدام. وسأل أيضا عن الموقف الذي تتخذه لجنة التحقيق المستقلة في هذا الصدد وعن موعد تقديم تقريرها.

44 - وأعرب عن قلق ألمانيا لأن حكومة ميانمار لا تعالج الأسباب الجذرية للنزاع في راخين. وطلب في الختام إلى المبعوثة الخاصة أن تعرض آراءها بشأن قانون الجنسية لعام 1982، ولا سيما النظام الوطني لبطاقات التحقق، وآراءها بشأن أفضل السبل للمضي قدماً.

45 - **السيد ماك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومته تشجع المبعوثة الخاصة على دعم التقدم على طريق التحول الديمقراطي في ميانمار، وبسط سيطرة المؤسسات المدنية على القوات العسكرية، واحترام حقوق الإنسان. وتشجع حكومته أيضا المبعوثة الخاصة على التشاور مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والضغط على السلطات حتى تأخذ في اعتبارها آراء الضحايا واحتياجاتهم. ولا تزال القيود المفروضة على حقوق الإنسان والحريات تبعث على القلق، بما فيها القيود المفروضة على المجتمع المدني والبيئة العدائية المتزايدة التي يعمل فيها الصحفيون. ويلزم تنفيذ إصلاحات حقيقية من أجل إحلال السلام والرخاء والديمقراطية في البلد. ومن المسائل الأخرى التي تثير قلقا بالغا استمرار الانتهاكات وثقافة الإفلات من العقاب داخل قوات الأمن. ويجب على القوات العسكرية أن تتخذ خطوات في سبيل إنهاء السياسات التي تشجع السلوك الذي ينطوي على انتهاكات ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

46 - وأعرب عن قلق وفده العميق أيضا إزاء أبناء شعب ميانمار الذين أُجبروا على الفرار من ديارهم، بمن فيهم المليون لاجئ المنتمون لطائفة لروهينغيا الذين يقيمون في كوكس بازار، والأشخاص المشردون داخليا في ولاية راخين. ولم تحرز الحكومة سوى تقدم ضئيل جدا في تحسين الظروف في ولاية راخين من أجل تمكين أبناء طائفة الروهينغيا من العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة. وحث المبعوثةَ الخاصة على مواصلة الضغط على الحكومة للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وتهيئة الظروف للعودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين، بما في ذلك عن طريق تحسين الظروف المعيشية لأفراد طائفة الروهينغيا الذين بقوا فيها، تمشيا مع توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين.

47 - وسأل عن الخطوات الإضافية التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لدعم بسط سيطرة المؤسسات المدنية على القوات العسكرية في المجالين السياسي والاقتصادي.

48 - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن المساءلة والحوار الشامل للجميع يشكلان ركيزتين من الركائز التي تقوم عليها المصالحة الوطنية في ميانمار، كما أشارت المبعوثة الخاصة. وطائفة الروهينغيا نفسها تدعو إلى المساءلة، التي يمكن أن تتيح عودة أفرادها إلى ميانمار.

49 - وسأل عن الجهود المحددة التي بذلتها المبعوثة الخاصة لتيسير العمليات المتصلة بالمساءلة. وسأل أيضاً عن تجاربها في الحوارات بين الأديان وبين الثقافات، التي لها أهمية حاسمة في تشجيع حرية التعبير ومكافحة خطاب الكراهية والتعصب.

50 - وذكر أن بلده يلاحظ مع التقدير المشاورات المنتظمة التي تجريها المبعوثة الخاصة مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن الترتيب الثلاثي مع مفوضية شؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي مُدِّد لمدة سنة أخرى. وسأل المبعوثةَ الخاصة عما إذا كان هذا التمديد قد يسّر عمل كيانات منظومة الأمم المتحدة في الميدان، وبخاصة ما إذا كان وصول هذه الكيانات إلى جميع أنحاء ولاية راخين قد تحسن.

51 - وأشار إلى أنه في تقرير الاستعراض المستقل لانخراط الأمم المتحدة في ميانمار في الفترة من عام 2010 إلى عام 2018، أثار المؤلف، غيرت روزنتال، دواعي قلق خطيرة تتعلق بالإخفاقات المنهجية والهيكلية التي حالت دون وضع استراتيجية موحدة للأمم المتحدة. وإزاء هذه الخلفية، سأل إلى أي مدى تمكنت المبعوثة الخاصة من تشجيع المشاركة المتسقة على نطاق المنظومة على أساس التعاون الوثيق مع مختلف المكلفين بولايات وغيرهم من كبار موظفي الأمم المتحدة.

52 - واختتم قائلا إن بنغلاديش تدعو إلى التنفيذ الكامل والفعال للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين، المدعوم بالتوصيات العملية التي قدمها مختلف المكلفين بولايات استناداً إلى خريطة طريق ترمي إلى إيجاد حل سلمي وعادل وقابل للاستمرار لأزمة الروهينغيا.

53 - **السيد بن جديد** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفده يود الحصول على معلومات عن التطورات الأخيرة المتصلة بالبدء في تدريس مناهج ميانمار المدرسية في مخيمات كوكس بازار للاجئين ومدى تعاون ميانمار وبنغلاديش في هذا الصدد.

54 - **السيد بروونثورا** (تايلند): قال إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا مستعدة لتكثيف تعاونها في تقديم المساعدة الإنسانية، وتيسير عملية الإعادة إلى الوطن، وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة. وأشار إلى أن تايلند هي الرئيسة الحالية للرابطة.

55 - **السيدة شرانر بورغنر** (المبعوثة الخاصة للأمين العام لميانمار): قالت إن التحقيق الذي اضطلع به روزنتال لفت الانتباه إلى ضرورة التعاون الوثيق داخل إطار الأمم المتحدة. وقالت إنها، من جانبها، ظلت على اتصال وثيق بالمنسقين الإقليميين في ميانمار وبنغلاديش، وكذلك مع جميع ذوي الصلة من كيانات منظومة الأمم المتحدة وممثليها، بمن فيهم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومفوضية شؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية حقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والبرنامج الإنمائي، واليونيسف، وغيرها. ومن المهم أن يتكلم الجميع بصوت واحد وأن يقيموا علاقات تآزر. وسيكفل الأمين العام مزيدا من المتابعة لنتائج التحقيق الذي اضطلع به روزنتال.

56 - وذكرت أن الحكومة تسعى إلى إجراء حوار مع المشاركين في إعادة أبناء طائفة الروهينغيا إلى الوطن. فقد زار وفد من الحكومة كوكس بازار في تموز/يوليه 2019 لتوزيع صحيفة وقائع وتقديم معلومات عن الإعادة إلى الوطن. غير أنه يلزم اتخاذ إجراءات للمتابعة. فيلزم مواصلة الحوار مع اللاجئين لمعرفة رغباتهم، حتى تكون إعادتهم إلى الوطن طوعية وآمنة وكريمة.

57 - وأضافت قائلة إنها دعت بقوة إلى تدريس مناهج ميانمار الدراسية في كوكس بازار من منطلق رغبتها في منع نشوء جيل ضائع في كوكس بازار، وإن بنغلاديش وميانمار اتفقتا على تدريس هذه المناهج. وهي تتواصل حاليا مع اليونيسف بشأن التنفيذ. ورأت أن توفير ما يلزم من الكتب المدرسية والمدرسين، الذي تسعى إليه المبادرة حاليا، ليس بالمسألة البسيطة، لأن عددا كافيا من المدرسين يجب أن يظل متاحا في ميانمار نفسها، ولأن هناك نزاعات مسلحة ليس في راخين فحسب، إنما في مناطق أخرى كثيرة كذلك.

58 - وأردفت بقولها إن التوصيات الـ 88 التي قدمتها اللجنة الاستشارية لولاية راخين لا تزال صالحة وينبغي تنفيذها. وأوصت بأن تعجل الحكومة بالتنفيذ. وعلاوة على ذلك، وضعت الحكومة، بدعم من خبراء دوليين، الصيغة النهائية لاستراتيجية لإغلاق مخيمات المشردين داخليا. وسيبدأ التنفيذ في كاشين. فقد عاد بالفعل عدد من المشردين داخليا من كاشين إلى أماكنهم الأصلية.

59 - وتابعت قائلة إن من المقرر أيضا إغلاق المخيمات في راخين. غير أن هذا الإغلاق يجب ألا يقترن ببناء مساكن جديدة فحسب، بل أيضا بتوفير حرية التنقل والوصول دون عوائق إلى أنشطة كسب العيش، والرعاية الصحية والتعليم، وحرية العودة إلى المكان الأصلي أو المكان المختار. وتذكر صحائف الوقائع العديد من هذه الظروف، ولكن يتعين تهيئة الظروف حتى يتمكن الناس من العودة بثقة.

60 - واسترسلت قائلة إن الحكومة ينبغي أن تُدعَم في الاضطلاع بجهودها الرامية إلى مكافحة الفساد، لأن الفساد كثيرا ما يُواجَه في عملية تقديم طلب الجنسية. وينبغي لمن يرغب في العودة أن يشعر بالأمان كي يعود. غير أن الطوائف لا تزال منقسمة ولا يثق بعضها ببعض. ولئن كان ضمان الأمن هو مهمة الحكومة، فإن هذه المهمة معقدة بسبب انعدام الثقة بين الحكومة المركزية وحكومة ولاية راخين. وحثت على الحوار بين الهيئتين، وكذلك بين الطوائف المعنية. والمنظمات غير الحكومية والخبراء الدوليون منخرطون في الجهود الرامية إلى التقريب بين الطوائف.

61 - وحثت الحكومةَ على التعجيل بعملية التحقق من الجنسية. فالحصول على الجنسية يكفل للناس الحقوق وحرية التنقل والوصول إلى جميع الخدمات. ويستحق جميع المواطنين معاملة منصفة، ولذلك يجب تعديل قانون الجنسية لعام 1982. وقرار العودة أو عدم العودة هو قرار يتخذه اللاجئون أنفسهم. ولذلك، ينبغي الاستماع إلى كل لاجئ على حدة.

62 - ومضت تقول إنها استغلت كل اجتماع مع الحكومة لتؤكد من جديد أن المساءلة شرط أساسي للمصالحة والعدالة. وينبغي ألا تتكرر أحداث الماضي المؤسفة، ولا سيما الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس 2017. وينبغي للمساءلة أن تكون مصحوبة بملكية لزمام الأمور بما يضمن استدامتها. وقد بدأت لجنة التحقيق المستقلة بالفعل في إجراء مقابلات مع الأشخاص، ومن المتوقع أن يصدر تقريرها النهائي في نهاية كانون الثاني/يناير. وأشارت إلى أنها تنتظر نتائج عمل اللجنة لمعرفة ما إذا كانت قد عملت بالفعل بصورة مستقلة وما إذا كانت استنتاجاتها ذات مصداقية.

63 - واستمرت قائلة إنها سُرَّت عندما علمت من الحكومة أن الجيش قد شرع في إجراء تحقيقات، ولكنها ستنتظر نتائج التحقيقات قبل الخروج باستنتاجات. ويلزم معالجة الأسباب الجذرية للحالة، ولا سيما من خلال الحوار بين مختلف الطوائف. وسيشكل التعديل الدستوري خطوة حاسمة في عملية إرساء الديمقراطية. وقد شُكِّلت لجنة في البرلمان لإجراء التعديلات، ولكن نظراً إلى أن الانتخابات ستجرى في نهاية عام 2020، فليس لدى الحكومة الوقت الكافي لوضع الصيغة

النهائية لجميع التعديلات، لا سيما في ظل ما تشهده الشوارع من معارضة ومظاهرات.

64 - واختتمت قائلة إن الناس يحتاجون إلى الشعور بالاطمئنان على سلامتهم قبل أن يتمكنوا من العودة. وأضافت أنها قد انتهزت كل الفرص التي أتيحت لها لتحث الحكومة على السماح للأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالوصول إلى جميع المناطق على الأرض في ولايات راخين وكاشين وشان. وأُبرمت بين مفوضية شؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي مذكرة تفاهم بشأن ولاية راخين. وهي تتطلع إلى تنفيذها على وجه السرعة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع السريعة الأثر. وبالنظر إلى قبول تسعة مشاريع أخرى في الأسبوع السابق، ستتحسن إمكانية الوصول على الأرض. ويتسم الوصول إلى المناطق بالصعوبة بوجه خاص في ولاية راخين بسبب النزاع الجاري. وقد حثت جيشَ أراكان والقوات العسكرية على وقف العنف وإيجاد حلول عن طريق الحوار وأبلغت الحكومة أيضا في كل مناسبة بأنها مستعدة لتيسير مفاوضات السلام.

65 - **السيد ديين** (لجنة التحقيق المعنية ببوروندي): عرض مذكرة الأمانة العامة (A/74/303) التي تحيل بها تقرير اللجنة (A/HCR/42/49)، فقال إن إجراء تحقيق متعمق في انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي لا يزال مهمة ضرورية لم تتمكن من إنجازها آليات حقوق الإنسان الدولية الأخرى، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل. فلا تزال انتهاكات حقوق الإنسان الجارية في بوروندي مستمرة نتيجة للإجراءات التي تتخذها السلطات، بما يشمل رفضها مقاضاة الجناة ومنح تعويضات للضحايا، واستمرارها في قمع أي ذكر لتلك الانتهاكات، وتكرارها للمزاعم المتعلقة بالتلاعب السياسي والتآمر الدولي ضد البلد.

66 - وأضاف قائلا إن اللجنة جمعت، في غضون ثلاث سنوات، أكثر من 200 1 إفادة من الضحايا والشهود وغيرهم من المصادر، بمن فيهم الجناة، داخل بوروندي وخارجها على السواء. وقد استمرت انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة منذ أيار/مايو 2018، وزادت في سياق الأعمال التحضيرية لانتخابات عام 2020 واستهدفت أساسا المعارضين السياسيين، سواء كانوا معارضين حقيقيين أو متصوَّرين، مع اتساع نطاق تعريف هؤلاء المعارضين بشكل كبير. ويشمل الأفراد المستهدفون أيضا أعضاءَ الأسرة، والنساء بصفة خاصة. وشُدِّدَت القيود المفروضة على الحريات المدنية للإعلام المستقل والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية. وواجه البوروندیون الذين أعيدوا إلى الوطن في إطار برنامج العودة الطوعية عداء وتشكيكا وترهيبا على نطاق واسع، وكثيرا ما كانوا يشعرون بأنهم مجبرون على الفرار مرة أخرى. وبعض الانتهاكات الموثقة يمكن أن تُعتبر جرائم ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد ارتكب معظمَها جناحُ الشباب في الحزب الحاكم، المعروف باسم الإمبونيراكور، الذي يتصرف إما بمفرده أو مع مسؤولين إداريين محليين، أو ضباط شرطة، أو ضباط دائرة المخابرات الوطنية الذين أصبحوا خاضعين للسلطة المباشرة للرئيس ولم يعودوا خاضعين لرقابة الحكومة أو المؤسسات المدنية. ويبعث على القلق أيضا إغلاق مكتب مفوضية حقوق الإنسان في بوروندي وتوجيه التهديدات إلى الكنيسة الكاثوليكية. ومن ثمّ، فالهدوء النسبي الذي يسود البلد حاليا يقوم على الخوف في المقام الأول.

67 - وأردف يقول إن بوروندي لا تزال من أفقر البلدان وأقلها نموا في العالم، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى استمرار المساهمات السياسية القسرية والانتهاكات المتكررة للحق في الغذاء والملبس والمأوى والعمل والتعليم، مما يُفاقِم النزاعات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة الناجمة عن الأزمة السياسية التي نشبت في عام 2015. وعلاوة على ذلك، فإن رفض الحكومة إعلان تفشي وباء في مواجهة الملاريا التي تصيب نصف السكان البوروندیين منذ كانون الأول/ديسمبر 2018 يحول دون زيادة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، الأمر الذي يتسبب في حدوث عجز منتظم في الأدوية.

68 - واسترسل قائلا إن اللجنة أجرت تحليلا للمخاطر فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الفظيعة في البلد، في ضوء تصاعد التوترات المرتبطة بالانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2020. وكشفت النتيجة عن وجود عوامل الخطر المشتركة الثمانية كلها. غير أن الأخطار التي تشير إلى هذه العوامل يمكن منعها باتباع الحكومة نهج الإنذار المبكر واتخاذها تدابير للحد من المخاطر. وأكثر هذه التدابير إلحاحا هو أن توافق الحكومة على إجراء حوار جامع بين البوروندیين على أساس احترام حقوق الإنسان وأن تشارك فيه مشاركة حقيقية. وينبغي لها بعد ذلك أن تنفذ التوصيات المتبقية الواردة في تقارير اللجنة. وقد اتخذت بالفعل إجراءات في هذا الصدد لتقديم بعض أعضاء الإمبونيراكوري إلى العدالة. ويتوافر الآن للحكومة قدر كبير من النوايا الحسنة الدولية التي تهدف إلى معاونتها على السير في مسار معاكس للمسار الخطير الذي تسير فيه حاليا. ولكن كي تستفيد الحكومة مما هو متاح، يلزم أن تفتح أبواب البلد أمام

المساعدات، سواء أكانت لأغراض إنمائية أو إنسانية، أو لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من أجل منح البوروندیين الحرية في ضمان استقرار بوروندي وسلامها.

69 - **السيدة نداييشيميه** (بوروندي): قالت إن وفد بلدها يرفض علانية ما يُسمى التقرير عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي لأنه يعتبره متحيزا وانتقائيا وذو دوافع سياسية غرضه الوحيد زعزعة استقرار بلدها. وهو تقرير مُهين ومشوِّه ومشين، ولم يظهر مُعدُّوه الذين يخضعون لتأثير خارجي منذ عام 2015، إطلاقا أي كفاءة مهنية أو نزاهة أو احترام لمبدأ وجاهية المحاكمة أو لأخلاقيات الأمم المتحدة. وتصدر لجنة التحقيق تقارير تكاد تكون متطابقة كل عام، وتنسى أن قراءها يعرفون الحقيقة.

70 - وأفادت بأن وفد بلدها يود أن يعرب عن استيائه إزاء الادعاءات الباطلة التي وردت في التقرير والتي هي مزيج من الأكاذيب تهدف إلى تنظيم شؤون بوروندي الداخلية عن طريق التسييس المفرط لحالة حقوق الإنسان فيها. ونظرا للطابع التشهيري للتقرير، يود وفد بلدها أن يذكِّر معدي القرار بأن حملة التشهير ضد بوروندي ومحاولات زعزعة استقراره لفائدة قوى أجنبية لن تمر دون عقاب إلى الأبد.

71 - وذكرت أن التقرير صيغ استنادا إلى رسائل منشورة على وسائل التواصل الاجتماعي وشهادات من اللاجئين الذين فروا من البلد بعد ارتكاب جرائم في إطار الانقلاب الذي وقع في أيار/مايو 2015. وقد أريد للتقرير أن يكون متحيزا منذ البداية، ولا سيما أن منهجية اختيار العينات التي اتبعها لا تحترم مبدأ وجاهية المحاكمة. ومضت تقول إن التقرير، من ديباجته إلى خاتمته، يعمل بصورة منهجية على تجريم حكومة بوروندي لكنه يتستر على الجرائم البغيضة التي تعلن المعارضة المتشددة عن مسؤوليتها عنها أو التي يرتكبها المتمردون والانقلابيون العاملون تحت مظلة دول معينة تحميهم من الملاحقة القضائية. وما أُبدِي من تغاض متعمد عن الأعمال الإجرامية المرتكبة ضد من استهدفوا، من المدنيين والسلطات الحكومية، بالاغتيالات في عام 2015 وبداية عام 2016، يبين بوضوح عدم استقلال اللجنة ورئاستها.

72 - واستأنفت قائلة إن التقرير استخدم لهجة متساهلة تجاه المعارضة المتشددة، بينما اتخذ موقفا حادا واتهامياً تجاه حكومة بلدها. وكان بإمكان أعضاء اللجنة، الذين لم تطأ أقدامهم بوروندي، أن يستخدموا مصادرهم لجمع معلومات عن الجرائم التي ارتكبتها المعارضة، ولكنهم لم يفعلوا ذلك لأنهم تلقوا تعليمات بالتستر عليها. وتجاوزت اللجنة أيضا بشكل صارخ ولايتها إذ دعت مجلس الأمن إلى إبقاء بوروندي في برنامج عمله، متحدثة باسم أقلية صغيرة من الدول التي تؤيد هذا النهج، ومتجاهلة، في المقابل، أعضاء المجلس الذين لم يوافقوا على ذلك.

73 - وسردت عدة حقائق وتناقضات تبين بوضوح أن التقرير ينطوي على دوافع سياسية وأن مصالح اللجنة ليست في أفريقيا، رغم أنها برئاسة أفريقي. وهذه ليست المرة الأولى التي أقدم فيها أفريقيون على بيع أفريقيين آخرين لِمَن تقدم بأعلى عطاء، ولكن ومن المؤسف أن نشهد ظهور سلوك يعود إلى حقبتي العبودية والاستعمار في شكل آخر في القرن الحادي والعشرين.

74 - وأردفت قائلة إن بوروندي ملتزمة بحقوق الإنسان ولكنها ترفض الاتجاه السائد في استخدام هيئات الأمم المتحدة لممارسة الضغط السياسي على البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. فهذه الممارسات تتعارض مع الأهداف النبيلة التي أنشئ مجلس حقوق الإنسان لتحقيقها. ولا يتوافق التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير مع مبدأ عالمية حقوق الإنسان.

75 - واستطردت قائلة إنه يحق لأعضاء اللجنة أن يعرفوا أن ما يحدث منذ عام 2015 ليس أكثر من مضايقة سياسية ودبلوماسية متواصلة لبوروندي من أجل تلبية مصالح جغرافية سياسية، ولا يتناول مسألة حقوق الإنسان.

76 - واختتمت كلمتها بالإعراب عن خيبة أملها لأن رئيس لجنة التحقيق غادر الاجتماع بمجرد أن بدأ وفد بلدها الحديث.

77 - **السيدة موتشو** (المغرب): قالت إن أفضل طريقة لتعزيز حقوق الإنسان، وهي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة، تتمثل في الحوار البنّاء والتعاوني وبناء القدرات والمساعدة التقنية. وأضافت أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من خلال آليات مقبولة عالميا، من أجل بناء السلام والرخاء الجماعيين والمستدامين في جميع أنحاء العالم. ومضت تقول إن تقييمات الدول الأعضاء ينبغي أن تكون قائمة على أساس الاحترام المتبادل وأن تنجز على نحو منصف ووفقا لمبادئ السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وينبغ التركيز على الحوار والتعاون الوارد في قرار الجمعية العامة 251/60 بشأن مجلس حقوق الإنسان من اعتراف المجتمع الدولي بالتسييس الذي تعرضت له لجنة حقوق الإنسان. واختتمت كلمتها بالقول إنه ينبغي الاستعاضة عن المعايير المزدوجة والتسييس وشيطنة دول معينة بحوار قائم على الاحترام والمنفعة المتبادلة.

78 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إنه في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المعقود في تموز/يوليه 2019، أكد الوزراء من جديد التزامهم بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا وحمايتها. وأضاف القول إنهم أكدوا من جديد أن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. واسترسل قائلا إن الوزراء أكدوا على ضرورة تناول قضايا حقوق الإنسان على نحو عادل ومتكافئ، بالاسترشاد بمبدأ احترام السيادة الوطنية للدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومبادئ الحياد، وعدم الانتقائية والشفافية. وواصل قائلا إن الوزراء أعربوا كذلك عن قلقهم الشديد إزاء استمرار الممارسة المتمثلة في اتخاذ قرارات انتقائية تتعلق ببلدان محددة في اللجنة الثالثة وفي مجلس حقوق الإنسان، والتوسع في تلك الممارسة، وأشار إلى أن ذلك يمثل وسيلة لاستغلال حقوق الإنسان من أجل تحقيق مآرب سياسية. وفي ختام كلمته، أشار إلى أن الاستعراض الدوري الشامل، الذي أجري على أساس الحوار والتعاون مع البلد المعني، هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية المعنية بدراسة قضايا حقوق الإنسان.

79 - **السيد روسكو** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يرحب بتجديد ولاية لجنة التحقيق المعنية ببوروندي. وأعرب عن خيبة أمل وفد بلده إزاء رد بوروندي على التقرير، الذي كان من المفترض أن يكون بمثابة إنذار مبكر وتنبغي مقاربته من هذا المنطلق. وأشار إلى أن عدم إحراز حكومة بوروندي أي تقدم في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان هو دليل على أهمية عمل اللجنة. ويجب أن يظل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، ملتزما بحل الأزمة في بوروندي التي من المرجح أن تسفر عن جرائم وحشية مرتبطة بانتخابات عام 2020. وأضاف أن وفد بلده يحث حكومة بوروندي على حماية حقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، والتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان لتحقيق هذه الغاية. وختم كلمته بالتساؤل عن الخطوات التي ينبغي أن تتخذها حكومة بوروندي لمعالجة عوامل الخطر المشتركة المحددة في إطار تحليل الجرائم الفظيعة، وعن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم في هذا الصدد.

80 - **السيد ماك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه لمن المؤسف أن ترفض حكومة بوروندي الاعتراف بولاية لجنة التحقيق، التي وجدت، للسنة الثالثة على التوالي، أسبابا كافية للاعتقاد بأن الجرائم ضد الإنسانية لم تتوقف في مناخ يسوده الإفلات من العقاب في بوروندي. وأضاف أن رفض حكومة بوروندي الاعتراف بهذه الانتهاكات أو التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان أمر يبعث على القلق العميق. ومضى يقول إن الولايات المتحدة تحث بوروندي على السماح لمراقبي حقوق الإنسان بالوصول إلى البلد دون عوائق حتى يتمكنوا من الحصول على معلومات دقيقة. ويجب على الحكومة أيضا أن تكفل حرية ونزاهة الانتخابات المقبلة، وألا تكون مشوبة بأعمال عنف أو ابتزاز أو تهديدات أو مضايقات أو تدخل حكومي لا مبرر له. وأشار إلى أن من شأن إجراء انتخابات ذات مصداقية أن يمكن بوروندي من الخروج من نمط العنف الدوري والتقدم نحو تحقيق السلام والتنمية والأمن. وينبغي لحكومة بوروندي أن تكفل إسماع صوت الصحافة والمجتمع المدني. وفي ختام كلمته، تساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعزز انخراطه في العمل مع بوروندي.

81 - **السيد بيانغ** (غابون): تكلم أيضا باسم أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، فقال إن تلك البلدان ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال الحوار والتعاون. وأضاف أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من خلال آليات مقبولة عالميا، من أجل بناء السلام وكفالة الازدهار للجميع وعلى نحو مستدام في جميع أنحاء العالم. ومضى يقول إن الاستعراض الدوري الشامل، الذي وضع لتعزيز الهدف الرئيسي لمجلس حقوق الإنسان، وهو تحسين حالات حقوق الإنسان من خلال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، يبقى الأداة الوحيدة المقبولة عالميا لمعالجة حالات حقوق الإنسان في فرادى الدول الأعضاء. وختم كلمته قائلا إن من شأن التلاعب بمجلس حقوق الإنسان وتسييسه أن يقوض الغرض الذي أنشئ من أجله.

82 - **السيد روبين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه ينبغي لحكومة بوروندي أن تنهي فورا جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي؛ وفتح تحقيقات تتسم بالمصداقية والاستقلالية والشفافية في الانتهاكات ومقاضاة الجناة المشتبه فيهم؛ والعمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق السماح لها بالوصول إلى بوروندي. وختم كلمته متسائلا عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يستخدم تحليل المخاطر الوارد في التقرير لأغراض الوقاية قبل انتخابات عام 2020 في بوروندي.

83 - **السيدة ساندوفال** (نيكاراغوا): قالت إن وفد بلدها يرفض الممارسة المتمثلة في اعتماد تقارير وقرارات خاصة ببلدان محددة، مما يعزز الانتقائية والتسييس عند النظر في قضايا حقوق الإنسان. وأضافت أن حل حالات حقوق الإنسان الإشكالية يكون عن طريق الحوار والتعاون، وليس من خلال الضغط الخارجي أو التدخل الأجنبي. وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن الاستعراض الدوري الشامل يوفر وسيلة مثالية لتقييم الأوضاع الوطنية على أساس العالمية والحياد والموضوعية واللاانتقائية.

84 - **السيدة تريباثي** (الهند): قالت إن المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها تقع على عاتق الدولة، ولذلك، فإنه ينبغي ألا تُنشأ الولايات الخاصة ببلدان محددة إلا بموافقة البلد المعني. وينبغي أيضا تنفيذها بشفافية وموضوعية وعدم انتقائية وحياد. وأضافت أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة للنظر في سجلات حقوق الإنسان للدول الأعضاء ولمساعدتها على التقيد بأعلى المعايير في هذا المجال. وختمت كلمتها بالقول إنه فيما يتعلق بالحالة في بوروندي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية، بالتشاور مع الحكومة.

85 - **السيدة بيركلان** (النرويج): قالت إن وفد بلدها يشعر بخيبة أمل إزاء رفض حكومة بوروندي التعاون مع اللجنة. وأشارت أيضا إلى أن النرويج أعربت عن قلقها إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي، والجو العام للإفلات من العقاب، واحتمال حدوث موجة من الفظائع متصلة بانتخابات عام 2020. وبالنظر إلى الفرصة التي تتيحها الانتخابات للبلد من أجل الشروع في السير على طريق إرساء الديمقراطية وتحقيق الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، فمن المخيب للآمال سماع تقارير عن تقلص المجال الديمقراطي.

86 - واسترسلت قائلة إنه ينبغي لحكومة بوروندي أن تهيئ المجال أمام الأحزاب السياسية وأن تشيع بيئة مؤاتية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وتحث النرويج الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين على الانخراط في حوار بناء من أجل حل أزمة حقوق الإنسان. وختمت كلمتها قائلة إن من شأن السلام واحترام حقوق الإنسان وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة أن يعيد تنشيط الاقتصاد البوروندي، ويعزز ثقة المستثمرين، ويمكن من استئناف التعاون الإنمائي الكامل.

87 - **السيد موسى** (جيبوتي): قال إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء تزايد التسييس والانتقائية والمقاربة الاستنسابية في معالجة قضايا حقوق الإنسان. وأضاف أن هذا الاتجاه يقوض مبادئ الحوار والتعاون الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتي تعتبر أفضل السبل الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وختم كلمته بالقول إن حكومة بوروندي تبذل جهدا لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان قبل الانتخابات، وعلى المجتمع الدولي أن يدعم هذه الخطوة الإيجابية.

88 - **السيد فوروبييف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يتابع بحرصٍ الوضع السياسي في بوروندي ويلاحظ وجود اتجاه نحو الاستقرار. بيد أن محاولات فرادى القوات لتقويض العمليات الهشة الجارية، بما في ذلك من خلال مجلس حقوق الإنسان، تبعث على القلق. وذكر بأن التدخل في الشؤون الداخلية لبوروندي أمر غير مقبول على الإطلاق، بما في ذلك في سياق انتخاباتها الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في عام 2020. فالسلام والاستقرار شرطان أساسيان لاحترام حقوق الإنسان في أي بلد.

89 - واسترسل قائلا إن نظر مجلس حقوق الإنسان في حالة حقوق الإنسان في بوروندي، بما في ذلك من خلال تقرير لجنة التحقيق، قد حوّل اللوم عن المعارضة المتشددة وعن المتطرفين ولم يكن له من أثر إلا زعزعة استقرار الوضع. ومن الحري التساؤل لصالح من تعمل اللجنة في الواقع، ومن يستخدم اللجنة لدعم المتمردين. ولذلك ينبغي إنهاء ولاية اللجنة وتحويل مسألة النظر في حالة حقوق الإنسان في بوروندي إلى مساعدة تقنية تشارك فيها بوروندي وجيرانها الإقليميون مشاركة بناءة. وفي الختام، قال إنه ينبغي أيضا استثمار جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بغية استئناف عملية التفاوض وإيجاد حل أفريقي مناسب.

90 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده لا يزال متمسكا بمعارضته الشديدة لجميع الولايات الخاصة ببلدان محددة مثل لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، لأن هذه اللجنة تتدخل بدوافع سياسية في الشؤون الداخلية لبوروندي. وأضاف أن آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان تتيح معاملة جميع البلدان على قدم المساواة عند النظر في حالة حقوق الإنسان فيها. وأشار إلى أن التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير لا تتوافق مع الجهود الحقيقية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وختم كلمته بالقول إن الضغط السياسي والمعلومات الملفقة تؤدي إلى انعدام الثقة والمواجهة وإعاقة الحوار والتعاون.

91 - **السيد إيغر** (تشيكيا): قال إن وفد بلده يرحب بتمديد ولاية لجنة التحقيق ويرى أن قرار بوروندي اعتبار أعضاء لجنة التحقيق شخصيات غير مرغوب فيها أمر غير مقبول. وأضاف أن الزيادة في انتهاكات

الحقوق المدنية والسياسية مع اقتراب موعد الانتخابات البوروندية أمر يبعث على القلق الشديد. وأعرب عن تأييد وفد بلده لتوصيات اللجنة بأن تكفل بوروندي استقلال اللجنة الانتخابية الوطنية، وأن تتيح لمراقبي الانتخابات الدوليين إمكانية الوصول، وأن تتبع المبادئ التوجيهية لبعثات الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات ورصدها. وختم كلمته قائلا إنه بدون إحداث تحسينات كبيرة على الأرض، فإن إمكانية تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية عام 2020 هي إمكانية ضئيلة.

92 - **السيدة يايي** (الكاميرون): قالت إنه من المستحيل الاضطلاع بعمل فعال في مجال حقوق الإنسان في بلد ما دون تعاون حكومته. وأضافت أن أساليب التحقيق المستخدمة في إعداد التقرير أدت إلى تحيز على ما يبدو، على الرغم مما تبذله اللجنة من جهود لإثبات حيادها. إذ ينبغي احترام مبادئ العالمية والشفافية والحياد وعدم الانتقائية وعدم التسييس والموضوعية عند النظر في قضايا حقوق الإنسان. فالانقسامات الناجمة عن تسييس مواضيع حقوق الإنسان تقوض إمكانية المشاركة في الحوار والتعاون اللازمين لإحراز التقدم. وختمت كلمتها بالقول إن الاستعراض الدوري الشامل يشكل الآلية الوحيدة المناسبة لمعالجة حالات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء.

93 - **السيدة لومان** (ألمانيا): قالت إن وفد بلدها يدعو حكومة بوروندي إلى التعاون مع مفوّضية حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة ذات الصلة. وأعربت عن قلق ألمانيا البالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها حكومة بوروندي والجماعات المرتبطة بها، ولا سيما إمبونيراكور. وأشارت إلى جزع بلدها بوجه خاص إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف ضد أعضاء المعارضة السياسية وأفراد عائلاتهم، وحثت حكومة بوروندي على إظهار التزامها بانتخابات حرة وشفافة ونزيهة. ومضت تقول إن استمرار تقلص الحيز الصغير أصلاً الذي يستفيد منه المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان هو أمر يبعث على القلق. وأضافت أن حالات التوتر الإقليمية الناجمة عن الأزمة السياسية في بوروندي تبعث على القلق. وتساءلت في ختام كلمتها عما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لدعم إجراء حوار جامع بين البوروندييين.

94 - **السيد ثيبيرو أغيلار** (كوبا): قال إنه من المخيب للآمال أن يغادر رئيس لجنة التحقيق الجلسة دون الاستماع إلى تعليقات الدول الأعضاء. واسترسل قائلا إنه ينبغي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع البلدان من خلال التعاون والحوار الحقيقيين وإن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية القادرة على تحقيق هذا التطلع. لذلك، فإن كوبا تعترض على الولايات الخاصة ببلدان محددة، فهي كلها تستهدف البلدان النامية. ودعا إلى منح فرصة أخرى للتعاون والحوار، وإلى زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة قضايا حقوق الإنسان في أفريقيا. وفي ختام كلمته أشار إلى أن البحث عن حلول فعالة يتطلب إشراك السلطات الوطنية وأخذ شواغلها في الاعتبار.

95 - **السيدة وانغ يي** (الصين): قالت إن حكومة بلدها تثني على بوروندي لما اتخذته من تدابير اجتماعية واقتصادية وفي مجال حقوق الإنسان ولجهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وأضافت القول إن المساعي الحميدة والوساطة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية تؤدي دورا رئيسيا في معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في بوروندي. وفيما يتعلق بانتخابات عام 2020، أشارت إلى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم قيادة بوروندي وأن يمتنع عن التدخل في شؤونها الداخلية. ومضت تقول إنه يجب ألا تستخدم الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان كذريعة للضغط على دول أخرى؛ بل ينبغي معالجة الخلافات الحقيقية من خلال الحوار والتعاون البنائين. وأشارت إلى إن الصين تعارض الإنشاء القسري لولايات الإجراءات الخاصة دون موافقة البلد المعني وترى أنه ينبغي احترام معارضة الحكومة البوروندية المعلنة للجنة التحقيق. وختمت كلمتها بالقول إن المطالبة بتعاون بوروندي مع اللجنة وبقبولها بتوصياتها لن يكون لها من نتيجة سوى المواجهة وزيادة تعقيد الوضع.

96 - **السيدة غبريكيدان** (إريتريا): قالت إن بلدها يعارض بشدة الولايات الخاصة ببلدان محددة، التي لا تفعل شيئا لتعزيز حقوق الإنسان، بل تسيء إلى البلدان المستهدفة وتحيد عن مسارها وتعرقل جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. وأضافت أن الطريقة الأكثر فعالية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها تتمثل في احترام مبادئ العالمية واللاانتقائية والموضوعية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن الاستعراض الدوري الشامل يبقى الآلية الأنسب لمعالجة حالات حقوق الإنسان الوطنية بإنصاف وفي ظل الاحترام الكامل للسيادة الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في مسائل حقوق الإنسان داخل مجلس حقوق الإنسان؛ فتقديم قرارات متعلقة بحقوق الإنسان خاصة ببلد معين إلى الجمعية العامة يمثل استخداما غير كفء للوقت والموارد وتنجم عنه ازدواجية في الجهود. وفي ختام كلمتها، عبرت عن معارضة إريتريا للتسييس ولتطبيق معايير مزدوجة لدى النظر في قضايا حقوق الإنسان.

97 - **السيد موتوا** (كينيا): قال إن حكومة بلده تدعو إلى التقيد الكامل بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بالحق

في المساواة في الحصول على الخدمات، والحريات المدنية، والحق في التنمية. وأشار إلى أن الطريقة الأكثر فعالية لضمان وفاء الدول الأعضاء بالتزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هي من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل. وأعرب عن دعم كينيا القوي لاتفاق أروشا والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وتأييدها لمسألة البحث عن حلول من داخل أفريقيا للمشاكل التي تعيشها القارة. وأشار في الختام إلى أن كينيا تدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز تعددية الأطراف المتمحورة حول الإنسان من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي تصادفها حقوق الإنسان.

98 - **السيد مظفربور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن استمرار اللجنة الثالثة في النظر في حالات وطنية محددة من حالات حقوق الإنسان يعادل استغلالها لأغراض سياسية، وهو ما يتعارض مع مبادئ العالمية واللاانتقائية والموضوعية. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا النهج يعوق التعاون والحوار، وهما أمران أساسيان لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأضاف أن الاستعراض الدوري الشامل يوفر الوسائل اللازمة لمعالجة حالات حقوق الإنسان على قدم المساواة ودون تبادل للاتهامات، علاوة على ذلك، يجب ألا يُضعف من فعاليته تنفيذُ آليات موازية.

99 - **السيدة هامبسون** (عضو لجنة التحقيق المعنية ببوروندي): تكلمت باسم رئيس اللجنة رداً على التعليقات التي أدلى بها ممثل بوروندي، فقالت إن التقارير السنوية الثلاثة للجنة غير متطابقة؛ وإنها كشفت في الواقع عن تطور في حالة حقوق الإنسان في بوروندي. وكانت الانتهاكات الموثقة في التقرير الأول، الصادر في عام 2017، موجهة في المقام الأول ضد قادة المجتمع المدني والأشخاص الذين شاركوا في مظاهرات عام 2015، في حين أن الضحايا الرئيسيين الذين تم تحديدهم في تقريري عامي 2018 و 2019 هم أشخاص لم يقدموا ببساطة دعماً نشطاً للحزب السياسي الحاكم.

100 - وفيما يتعلق بمنهجية عمل اللجنة، جمع أعضاء اللجنة كل الأدلة مباشرة من خلال مقابلات أجريت شخصيا أو عن طريق الهاتف. ولا يزال العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات موجودين في بوروندي. وقد أعربت اللجنة مراراً عن رغبتها في التحقيق في الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة والأحزاب السياسية المعارضة ضد المسؤولين الحكوميين، ولكنها لم تتمكن من القيام بذلك بسبب صعوبة تحديد هوية الضحايا داخل الحكومة والاتصال بهم. وستتعزَز قدرة اللجنة على التحقيق في هذه الانتهاكات إلى حد كبير إذا سُمح لأعضائها بزيارة بوروندي.

101 - وفيما يتعلق بالتأكيدات التي تفيد أن لبوروندي نظاماً سياسياً متعدد الأحزاب، فقد شجع اللجنة تمكن المؤتمر الوطني من أجل الحرية من التسجيل كحزب سياسي في شباط/فبراير 2019. غير أنه لم يُسمح للحزب قط بإنشاء مرافق سياسية، وخلال عام 2019 أصبح من الصعب بصورة متزايدة على البوروندييين حضور التجمعات السياسية. وتسعى الحكومة أيضا إلى فرض مدونة سلوك محددة على الصحفيين فيما يتعلق بالانتخابات.

102 - ومضت تقول إن الاستعراض الدوري الشامل أداة مفيدة؛ بيد أنه لم يوفر الوسائل لإجراء تحقيقات متعمقة. وفيما يتعلق بالأسئلة المتصلة بالكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم بوروندي، أعربت عن أسفها لعدم وجود دلائل في الوقت الراهن على أن الحكومة مستعدة للتعاون. وقد أغلقت المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان في عام 2019، بعد 23 عاماً من العمل، وفي عام 2018 اتخذت الخطوة المفاجئة المتمثلة في منع ثلاثة خبراء مستقلين تم تعيينهم لتيسير التعاون التقني بموجب قرار لمجلس حقوق الإنسان اقترحته بوروندي نفسها. وسيكون من المفيد للغاية أن يتمكن المجتمع الدولي من إقناع بوروندي بممارسة قدر من التعاون مع المنظمات الدولية، مثل منظمات حقوق الإنسان أو منظمة الصحة العالمية، من أجل إفساح المجال أمام بدء تحاور حقيقي. واختتمت كلمتها بتسليط الضوء على أن عوامل الخطر ومؤشرات الخطر في تقرير اللجنة يمكن أن تكون أداة مفيدة لمجموعة متنوعة من الهيئات.

103 - **السيد نياندوغا** (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال): عرض مذكرة الأمانة (A/74/166) التي يحيل بها تقريره (A/HRC/42/62)، فقال إن الخبراء المستقلين المعنيين بالصومال الذين عملوا على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية قد وثقوا تحسينات تدريجية في حالة حقوق الإنسان، ولا سيما اعتماد دستور مؤقت وإنشاء الحكومة الاتحادية في عام 2012. وقد أسهم كل من إحلال السلام النسبي في مناطق واسعة من الصومال، ووضع النظام الاتحادي، وتوطيد مؤسسات الأمن والحكم على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات، في تحسين الحالة. وقال إنه تبقى هناك، مع ذلك، تحديات رئيسية. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يكون للحالة الأمنية والتأخير في اعتماد الأطر القانونية لكفالة إجراء انتخابات ذات مصداقية أثر سلبي على الانتخابات المقرر إجراؤها في أواخر عام 2020 أو أوائل عام 2021.

104 - وتابع يقول إن لعدم الاستقرار وانعدام الأمن الناجمين عن الهجمات الإرهابية المتكررة والقتال والاشتباكات بين العشائر في شرق صوماليلاند أثرا سلبيا على حقوق الإنسان. وقد دُمرت الهياكل الأساسية القضائية في أجزاء كثيرة من البلد ولم يُعد بناؤها بعد. وأسهم عدم فعالية إنفاذ القانون والنظام القضائي في حالة انعدام الأمن، ولا تزال حركة الشباب تشكل تحديا كبيرا. وأدان الهجمات الأخيرة على معسكر القاعدة في مقديشو، التي تهدف إلى إضعاف معنويات المجتمع الدولي في دعمه للصومال، وأثنى على قدرة شعب الصومال وحكومته على الصمود وعزمهما على هزيمة حركة الشباب وإقامة دولة ديمقراطية قادرة على البقاء.

105 - واستطرد قائلا إنه قد أُنجز الآن الاستعراض التقني للفصول الخمسة عشر المثيرة للجدل في مشروع الدستور الدائم. ولا يضمن النص التمثيل السياسي للمرأة أو الفئات المهمشة الأخرى، على الرغم من أن قانون الانتخابات، الذي لم يعتمد بعد، من المتوقع أن ينص على حصة قدرها 30 في المائة للمرأة في البرلمان. وفي أعقاب اعتماد قانون الأحزاب السياسية في عام 2016، سُجل الآن ما مجموعه 57 حزبا سياسيا تسجيلا مؤقتا. وبدا معظم المسؤولين راضين عن الاستعاضة عن النظام الانتخابي العشائري المستخدم في العمليات الانتخابية الأخيرة بنظام التمثيل النسبي.

106 - وأردف يقول إن اعتماد الدستور الدائم الجديد قد تأخر ولكن من المأمول أن يطبق في حزيران/يونيه 2020. وستُجرى جلسات مشاورات عامة ودورات تربية مدنية قبل عرض المشروع على البرلمان. وينبغي للحكومة الاتحادية أن تواصل تعزيز مؤسسات الأمن الوطني وهياكل الحوكمة والأطر القانونية من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان في الصومال.

107 - ومضى يقول إن العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك في سياق النزاع، متوطنان في الصومال. ومعظم الضحايا هن من النساء والفتيات المشردات داخليا من عشائر الأقليات. وينبغي للحكومة الاتحادية أن تضع خطة عمل جديدة بشأن العنف الجنسي وأن تفي بالالتزامات الواردة في البيان المشترك لعام 2013 الصادر عن جمهورية الصومال الاتحادية والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي.

108 - وأردف قائلا إن ميثاق المرأة الصومالية الذي اعتمد مؤخرا أكد من جديد الدور المركزي للمرأة بوصفها شريكة على قدم المساواة في الحكم والتنمية وبناء السلام. وفي ذلك الميثاق، دُعيت الحكومة الاتحادية وولايات الاتحاد إلى ضمان أمن المرأة وسلامتها وتمثيلها على قدم المساواة. وتقوم وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة، بتنفيذ البرنامج المشترك لحقوق الإنسان لضمان وفاء الصومال بالتزاماته.

109 - غير أنه على الرغم من توفر الإرادة على الصعيدين الوطني والدولي، لاحظ أوجه قصور في تنفيذ البرامج الرامية إلى حماية المرأة. ولم يتمكن البرلمان الاتحادي من اعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية بسبب المشاعر الدينية. وقد حظرت صوماليلاند وبونتلاند الاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية، ولكن إنفاذ القوانين صعب لأسباب مماثلة. وحث الصومال على أن يحذو حذو البلدان الإسلامية الأخرى باعتماد تشريعات بشأن الجرائم الجنسية، وأن يعتمد مشروع القانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتُبذل جهود لضمان أن تتولى الشرطة ونظام المحاكم الرسمي، وليس الشيوخ التقليديين، التعامل مع الجرائم الجنسية.

110 - وعلى الصعيد المؤسسي، لا تزال الحكومة الاتحادية بحاجة إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وقد أنشئ ستة عشر مركزا بديلا لتسوية المنازعات من أجل البت في المنازعات المدنية التي سبق الفصل فيها من خلال النظام التقليدي لتسوية المنازعات.

111 - ولا يزال الأطفال معرضين لخطر الاختطاف أو التجنيد القسري من جانب حركة الشباب وسوء المعاملة على أيدي أجهزة الأمن الحكومية. وبدعم من اليونيسف، اعتُمدت تدابير لإعادة تأهيل الأطفال الذين تم إنقاذهم أو فروا من حركة الشباب وإعادة إدماجهم، وصيغ مشروع قانون شامل لحقوق الطفل. وقد صدّقت الصومال مؤخرا على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ووقعت على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

112 - وشجع الحكومة الاتحادية على التصديق على صكوك دولية وإقليمية أخرى لحقوق الإنسان. ولا يزال الصحفيون ومؤسسات وسائط الإعلام الخاصة في الصومال يواجهون تحديات ومضايقات، ولا تفي التشريعات المعتمدة لحماية حريتهم في التعبير بالمعايير الدولية. وواصلت المحاكم العسكرية تطبيق عقوبة الإعدام، على الرغم من أن الصومال التزمت في عام 2013 بتنفيذ وقف اختياري للعقوبة.

113 - وقال إن الافتقار إلى فرص العمل يشكل تحديا رئيسيا، ولا سيما بالنسبة للشباب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل حصول الصومال على التمويل الميسر الذي يحتاج إليه لإصلاح اقتصاده وإنعاشه. وينبغي للحكومة الاتحادية أن تضاعف جهودها الرامية إلى

مكافحة الفساد، ولا سيما في ضوء التقارير التي تفيد بتحويل أموال المانحين المقدمة في إطار مبادرة حاسمة من مبادرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

114 - ورأى أن ما يزيد من حدة التنافس على الحصول على المياه، وهو سبب رئيسي للنزاعات العنيفة بين العشائر، حدوث مزيد من حالات نقص المياه الناجم عن آثار تغير المناخ. ويمكن لتدابير حفظ المياه وتوفير الآبار الكافية أن تخفف من حدة هذه الحالة. وقد اعتمدت الحكومة الاتحادية سياسات وبرامج بهدف التصدي للتحديات التي تواجه الأمن والقدرات والمناخ والتحديات الجغرافية التي تعوق توفير المياه والتعليم والخدمات الصحية. وقد قامت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية بدور حاسم في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في البلد.

115 - ومضى يقول إن إنشاء هيكل مستدام للأمن الوطني أمر أساسي لازدهار حقوق الإنسان والتنمية في الصومال. ولا يزال بناء قدرات القوات المسلحة الوطنية مستمرا، بدعم من المجتمع الدولي. وسيكون توحيد القوات المسلحة الإقليمية حاسما في مكافحة حركة الشباب. وأثنى على الجيش الوطني وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة لما تقدمه من دعم للصومال، وحث جميع القوى التي تقاتل في البلد على احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بغية تجنب تشجيع الإفلات من العقاب والتواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة التي يتكبدها شعب الصومال.

116 - وشجع مجلسَ الأمن على كفالة ألا يترك تنفيذ قراراته المتعلقة بتخفيض قوات البعثة ونقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات المسلحة الوطنية فراغا يمكن أن تملأه القوات المتطرفة. وحث شعبَ الصومال وحكومته الاتحادية على النظر في إمكانية إجراء محادثات سلام، وشجع المجتمعَ الدولي على دعم أي جهود مبذولة في هذا الاتجاه. وأخيرا، أشاد بمنظمات المجتمع المدني في الصومال، التي تعزز حقوق الإنسان في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

117 - **السيد موسى** (جيبوتي): سأل عن أثر الانسحاب المبكر لقوات البعثة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الصومال وعلى الانتخابات المقبلة. وأعرب أيضا عن رغبته في معرفة ما إذا كانت مختلف الهيئات الإقليمية والدولية العاملة في الصومال، التي تعين جميع موظفيها المعنيين بحقوق الإنسان، ستتمكن من تحسين كفاءتها عن طريق ترشيد هذه الوظائف.

118 - **السيد بنتلي** (الولايات المتحدة الأمريكية): أثنى على التقدم الذي أحرزه الصومال في التصدي لحركة الشباب والحد من عدم الاستقرار، وقال إن تطوير المؤسسات الديمقراطية أمرٌ بالغ الأهمية بالنسبة للانتخابات المقبلة وبرسي أساسا للازدهار الطويل الأجل. وأعرب عن قلق الولايات المتحدة إزاء القيود المفروضة على حرية التعبير، بما في ذلك استهداف الصحفيين المستقلين. وقالت إنها تمقت تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجماعات المسلحة وتحث الحكومة الاتحادية على تنفيذ خطة عمل لإنهاء هذه الممارسات على سبيل الاستعجال. وسأل عما يمكن عمله لضمان المشاركة السياسية للنساء والأقليات والفئات المهمشة الأخرى.

119 - **السيدة بيركلاند** (النرويج): قالت إن التعجيل بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتكثيف العمل بشأن عملية مراجعة الدستور سيسهمان في التمتع بحقوق الإنسان في الصومال. وأعربت عن إشادة النرويج بالجهود التي تبذلها وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان لإشراك المرأة في جميع جوانب الحياة الوطنية والمؤسسية، وعبرت عن تطلعها إلى مواصلة التعاون مع الوزارة بشأن منع العنف الجنسي والجنساني. وقالت إن حكومتها فخورة بدعم البرنامج المشترك لحقوق الإنسان، وتشجع جميع الشركاء الدوليين على النظر في المساهمة فيه. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز الشراكات الواسعة النطاق بغرض تعزيز مشاركة المرأة بصورة كبيرة في جهود السلام والتنمية.

120 - **السيد روسكو** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يرحب بالتزام الصومال بإجراء انتخابات على أساس مبدأ "صوت واحد للشخص الواحد"، وسن قانون انتخابي. وأشاد أيضاً بالتقدم الذي أحرزه الصومال فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة ورحب بالتزامه بوضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. غير أن عدد الضحايا المدنيين، واستمرار ارتفاع مستويات العنف الجنسي والجنساني، واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، والقيود المفروضة على حرية التعبير، هي مدعاة للقلق الشديد. وينبغي للحكومة الاتحادية، في الأوضاع الخاضعة لسيطرتها، أن تبذل قصارى جهدها لمعالجة هذه المسائل. ودعا الحكومة الاتحادية إلى ضمان معاملة الأطفال الجنود الأسرى كضحايا؛ واعتماد التشريعات المعلقة بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والجرائم الجنسية؛ واتخاذ الإجراءات التشريعية لتهيئة بيئة عمل آمنة للصحفيين.

121 - وطلب إلى الخبير المستقل أن يقدم تفاصيل عن تقييمه للتدابير التي اتخذتها الحكومة الاتحادية لتعزيز الشمولية في الانتخابات المقبلة، ولا سيما فيما يتعلق بالتمثيل المتساوي للنساء والمشردين والشباب في جميع مراحل الدورة الانتخابية.

122 - **السيد روبين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن وفد الاتحاد يرحب بتمديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال ومشاركة الحكومة الاتحادية البنّاءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم تقريرها الأولي بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وفي حين أن هناك حاجة إلى تعزيز الحوار بين الحكومة الاتحادية وولايات الاتحاد، فإن الجهود التي يبذلها كل منهما فيما يتعلق بالسلام والمصالحة وبناء المؤسسات وعملية مراجعة الدستور تحظى بتقدير كبير. وينبغي للصومال أن يضع الصيغة النهائية لقانون الانتخابات ويعتمده بحلول نهاية عام 2019 وأن ينشئ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ويمولها على سبيل الأولوية.

123 - ومضى يقول إن وفد الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي تمس النساء والأطفال، ويلاحظ مع القلق استمرار عدم الحصول على الخدمات الأساسية والمياه والتعليم والتدريب. ويشجع الاتحاد الأوروبي الصومال على سن تشريعات بشأن حقوق الطفل والجرائم الجنسية وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث من أجل المساعدة على ضمان ترسيخ التنمية الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويجب أيضا أن تكون حماية النساء والفتيات وتمكينهن في صميم الجهود الإنمائية. وفي هذا الصدد، ينبغي للصومال أن يتخذ تدابير لمكافحة العنف ضد المرأة، وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية، وتهيئة بيئات تعليمية آمنة للفتيات، وكفالة المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات صنع القرار.

124 - وسأل عما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله من أجل زيادة دعم الجهود التي يبذلها البلد للتصدي للعنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

125 - **السيدة وانغ يي** (الصين): قالت إن وفد بلدها يثني على الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية لتعزيز المصالحة والإنعاش وسبل كسب العيش، ولكنه يشعر بالقلق إزاء التحديات المستمرة المتصلة بالعملية السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتهديد الذي يشكله الإرهاب على أمن المنطقة. وقد دعمت الصين عملية السلام في الصومال من خلال توفير المساعدة الإنسانية والموارد البشرية وفرص التدريب للطلاب الصوماليين في الصين. وأعربت عن استعداد حكومتها للعمل مع بقية المجتمع الدولي لتعزيز السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة الأوسع، ومساعدة الصومال على تحسين قدرته الإنمائية. وشجعت الخبير المستقل على إجراء مشاورات مع الحكومة الصومالية من أجل الاضطلاع بأكبر دور بناء ممكن في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعب الصومالي.

126 - **السيد نياندوغا** (الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال): قال إنه من المرجح أن يُعيَّن خلفه في آذار/مارس 2020. ومجلس الأمن مسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخفيض عدد قوات البعثة، ولكنه شدد على ضرورة توخي الحذر. وقد أدت الحالات التي لم تتمكن فيها القوات المسلحة الصومالية والبعثة من السيطرة على المناطق التي كانت قد حررتها من قبل من الجماعات المسلحة إلى مزيد من العنف. وعلاوة على ذلك، كان لهذه الحالات أثر نفسي على السكان المحليين الذين اعتقدوا أنهم تحرروا من سيطرة حركة الشباب. ولذلك فمن المهم ضمان ألا يعرض تخفيض قوات البعثة أمن السكان المدنيين للخطر. والمنطقة الأكثر عرضة للخطر في هذا الصدد هي جوبالاند، حيث لا تزال حركة الشباب تسيطر على بعض الأراضي.

127 - وتابع يقول إنه يجب أيضا مراعاة المخاطر المحتملة على سلامة الناخبين في الانتخابات المقبلة عند التخطيط للخفض التدريجي للبعثة. وخلال الدورة الانتخابية السابقة، قتلت حركة الشباب عددا من المندوبين الانتخابيين. ولم يكن عامة السكان هدفا محددا، لأن استخدام نظام التصويت غير المباشر كان يعني أن معظم الناس لم يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع شخصياً. ومع ذلك، وبما أن نظام "صوت واحد للشخص الواحد" سيستخدم في انتخابات عامي 2020-2021، فإن حركة الشباب سوف تشن بالتأكيد هجمات على مراكز الاقتراع التي لا تتمتع بحماية كافية.

128 - ومضى يقول إن وظائف موظفي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال وظائف محددة ومتكاملة؛ ولم يكن هناك ازدواجية في الجهود. فعلى سبيل المثال، أنشئ عنصر حقوق الإنسان المدني التابع للبعثة للتحقيق في ادعاءات مفادها أن بعض الجنود قد ارتكبوا أعمال استغلال أو اعتداء جنسي. وعلاوة على ذلك، عقد موظفو حقوق الإنسان من بعض الهيئات اجتماعات منتظمة لمناقشة التحديات التي يواجهونها. ويبدو أن للنظام الحالي أثرا إيجابيا على السكان المدنيين.

129 - وقد شهدت مشاركة النساء والفئات المهمشة الأخرى في الحكم تحسناً ملحوظاً في أعقاب انتخابات 2016-2017. فقد زاد عدد النساء زيادة كبيرة، حيث بلغ نسبة 25 في المائة تقريبا. غير أن السلطات لا تبدو مستعدة للنظر في إمكانية صياغة حكم دستوري يحدد حصة 30 في المائة للنساء في البرلمان. فقد دفعت بأن نظام التمثيل النسبي الجديد لا يعطيها سوى القليل من السيطرة على عدد النساء المنتخبات، على عكس ما كان عليه الحال في الفترة 2016-2017 عندما مكَّنها نظامُ المندوبين من زيادة عدد النساء في المناصب عمداً. ومع ذلك، يبدو أنها تعتزم أن تدرج في القانون الانتخابي الجديد أحكاما تنص على وجوب أن تشكل المرأة ما لا يقل عن 30 في المائة من قوائم الأحزاب للانتخابات العامة.

130 - وفيما يتعلق بحماية النساء والفتيات، أبدت بعض العناصر الدينية في البرلمان الصومالي معارضة لمشروع قانون بشأن مسائل مثل حظر الزواج المبكر. وقد دأب على تشجيع السلطات على دراسة أفضل الممارسات في البلدان الإسلامية الأخرى التي حظرت هذه الممارسات. ومن الضروري أيضا اتخاذ إجراءات على مستوى القاعدة الشعبية لكفالة حمل كبار السن التقليديين على فهم أن بعض التقاليد تنتهك حقوق الإنسان الأساسية. وسيكون الصومال في وضع أفضل للتصدي للتحديات التي يواجهها إذا صدّق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واختتم كلمته قائلا إن الحكومة قد بدأت في اتخاذ تدابير لتنفيذ التوصيات التي تلقتها من كيانات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، والعمل جارٍ على سد النقص الطويل الأمد في القدرات. غير أن الصومال لا يزال بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي من أجل تنفيذ التوصيات.

رُفعت الجلسة الساعة 18:00.